

المركز الديمقراطي العربي


"جيوبوليتيك المياه في الشرق الأوسط: حالتي نهر الأردن، دجلة والفرات"

"water geopolitics in the Middle east: study of the Jordan River, Tigris and Euphrates Cases"

محمد الازهر العبيدي

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص :

لقد فرضت الجغرافيا تحديًا سياسيًا واجتماعيا وحتى اقتصاديا على بعض دول الشرق الاوسط الأسيوية، اذ تحوز المنطقة_خصوصا العربية منها_ على انهار مشتركة تتسم بإزدواجية المنبع/المصب (مثل: نهر الأردن، دجلة والفرات)، الأمر الذي يُثبت وجود تنافسات حقيقية على المياه التي تحولت في بعض الفترات التاريخية الى نزاعات حول المياه، وان ما يجعل تجدد هذه النزاعات مرة اخرى وجود اسرائيل في المنطقة واطماعها اللامتناهية لحشد المزيد من الموارد المائية لمواكبة التوسع في انشاء المستوطنات هذا من جهة، ووقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركية، وما يُكسبه المنبع من ميزات جيوبوليتيكية على تركيا التي تمتلك قدرة التحكم في كمية وحجم المياه المتدفقة لدول النهر الاخرى من جهة اخرى، الامر الذي يجعل من تجدد النزاعات حول المياه امرًا ممكنا، وبهذا تعد المنطقة بمثابة نموذج حيّ لجيوبوليتيك المياه، وهو ما تسعى هذه الورقة البحثية الى مناقشته وفق طرح أكاديمي موضوعي.

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيك المياه، الشرق الاوسط، نهر الأردن، دجلة والفرات.

Abstract:

Geography has imposed a political, social and even economic challenge on some Asian Middle East countries, as the region, especially the Arab region, has common rivers characterized by dual source/estuary (such as: Jordan River, Tigris and Euphrates), which proves that there are real water competition that has changed in some historical periods into water disputes, and that what makes the renewal of these conflicts once again Israel's presence in the region and its endless ambitions to mobilize more water resources to keep up with the expansion of settlements, on the one hand, and the existence of Tigris and Euphrates springs in the Turkish lands, and the advantages that emanate from the geopolitical advantages of Turkey, which has the ability to control the quantity and volume of water flowing to the other river countries, on the other hand. This makes renewal of water disputes possible, thus making the region a living model for water geopolitics, which this research paper seeks to discuss according to an objective academic presentation.

مقدمة:

يقول الجيوبوليتيكي البريطاني السير **هالفورد ماكندر** "*إنَّ لكل قرن منظوره الجيوبوليتيكي الخاص*"، فمن خلال هذا يتبين بأن الجيوبوليتيك كعلم ديناميكي، يرفض الفرضيات الجامدة، الأمر الذي أفرز مسارات متعددة ومتناقضة أحيانا عبر عقود من الزمن.

فلقد ظلت سمة البحث حول قوة الدول وهيمنتها على العالم من منطلقات ايدولوجية ذاتية، السمة البارزة للجيوبوليتيك الارثوذكسية (الكلاسيكية)، مما أكسب هذا العلم سمعة سيئة الصيت في عالم ماقبل الحرب الباردة امتدت لعقود، وعبر مراحل تطورية أصبح هذا الحقل مجالا خصبا للبحث حول كل مايتعلق بالبعد أو الأبعاد السياسية للمجال الجغرافي (الوضعية الجغرافية للمكان)، من خلال بروز فروع حديثة للدراسات الجيوبوليتيكية .

في ظل التطورات سابقة الذكر، أخذت أهمية المياه كمكون للمجال الجغرافي تتعاظم،ليصبح لهذا المكون بُعده السياسي، آخذا بذلك مكانته الإستراتيجية في جميع الدراسات والتطبيقات على حدّ سواء، والتي من ضمنها الدرسات الجيوبوليتيكية الحديثة المنبثقة اساسا من علمي العلوم السياسية والجغرافيا، من خلال فرع: جيوبوليتيك المياه، نظرا لتزايد النزاعات حول المياه في مناطق شتى من العالم، خصوصا في المناطق ذات الأنهار الدولية المشتركة، كمنطقة الشرق الأوسط، هذه الأخيرة بدورها تتضمن نماذج حية لجيوبوليتيك المياه مثل: التنافس على مياه نهري دجلة_الفرات، التنافس على مياه نهر الأردن، والتي هي موضوع الدراسة وما يطرحه هذا التنافس من تحديات ورهانات مستقبلية على الاطراف الرئيسية المتنافسة.

وعلى اعتبار ان منطقة الشرق الاوسط أهم المناطق مثارة للنزاعات عبر التاريخ لعدة عوامل (جغرافية، ديموغرافية، دينية)، فقد تمحورت الدراسة على البحث حول حقيقة وطبيعة التنافس على هذا المورد.

الاشكالية:

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: كيف أثرت الخصائص الجيوبوليتيكية لمياه نهري الاردن ودجلة والفرات في طبيعة علاقات الدول العربية ببعض الدول والكيانات الاقليمية ؟

خطة الدراسة:

- مقدمة.
- **المحور الاول:** الجيوبوليتيك وجيوبوليتيك المياه لمحة عامة
- **المحور الثاني:** التنافس العربي _ الإسرائيلي على مياه نهر الأردن
- **المحور الثالث:** التنافس التركي _ العربي على مياه نهري دجلة والفرات
- الخاتمة.

المحور الاول: الجيوبوليتيك وجيوبوليتيك المياه لمحة عامة

انَّ انحراف افكار الجغرافيا السياسية بعد ظهورها أدى الى ظهور الجيوبوليتيك الكلاسيكية، والتي اخذت من الذاتية والايديولجية مرجعا ومنطلقا لمعظم أفكارها .

ومما يُوضح ذلك، طروحات الجيوبوليتيكيين الألمان الصادرة عن المعهد الالماني للجيوبوليتيك بميونخ والذي قدَّم عدة تعاريف، ففي تعريف يوضح بأنها "الاساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت والدائم من أجل حصولها على مجالها الحيوي"، وفي موضع أخر يبرز بأنها "النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض".[1]

وعليه فإنَّ معظم التعاريف الكلاسيكية تمحورت حول فكرة القوة وكيفية توظيفها لتحقيق فكرة المجال الحيوي،وبهذا يمكن اعتبار الجيوبوليتيك الكلاسيكية بأنها علم توسعي، فمعظم الإسهامات المقدمة في هذا المجال كانت المانية.

اما حديثا فقد حاول رواد ومعتنقي الفكر الجيوبوليتيكي محو السمعة السيئة التي طالت الجيوبوليتيك، والتي كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة ميدان تطبيقي للطروحات الكلاسيكية لهذا العلم، وفي هذا الصدد يشير الجغرافي الفرنسي ايف لاكوست وهو من رواد المدرسة الجيوبوليتيكية الفرنسية بأنَّ *لفظ " الجيوبوليتيك يُستخدم لأغراض مختلفة في الوقت الحاضر، فحسب لاكوست هي كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة او النفوذ على مناطق جغرافية ما وعلى من يعيش فيها، وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، وبهذا فهي ليست فقط بين الدول بل ايضا داخل الدولة الواحدة بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة، وغايةهذا التنافس السيطرة على مساحات من الاراضي صغيرة كانت ام كبيرة".* [2]

وإتساقًا لما سبق، يتبين بأنَّ محور الاهتمام لعلم الجيوبوليتيك انتقل من البحث حول القوة وكيفية السيطرة على الأراضي، الى التنافس على الأرض (المكان) وكل ما تحوزه هذه الأرض والتي من ضمنها المياه.

يعرّف «إيف لاكوست» جيوبوليتيك المياه بأنها تلك "النزاعات السياسية على الأحواض المائية وعلى توزيع منسوب المجاري المائية وكذلك إستثمار الموارد المائية الجوفية، وللإشارة لا تكون هذه التنافسات _والتي تظهر على شكل مشاريع مائية_ بين الدول فحسب بل حتى داخل الدولة الواحدة بين المدن الكبرى" [3]

وفي هذا التعريف اشارة للنقلة التي مست الجيوبوليتيك، ففي اثناء وبعد الحرب الباردة اصبح الحديث عن الجيوبوليتيك الداخلية للدول كجيوبوليتيك المياه في دولة ما.

المحور الثاني: التنافس العربي _ الإسرائيلي على مياه نهر الأردن

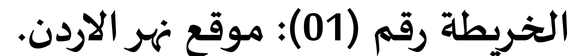
مما لاشك فيه ان الصراع العربي الاسرائيلي من اعقد الصراعات في العالم، لكون طرفي هذا الصراع يمثلان امتان متناقضتان، وقد شمل هذا الصراع عدة ابعاد، منها "**البعد المائي**".

ان المواصلة في لم شمل اليهود على الاراضي الفلسطينية لم يقلل من مكانة المياه في الاولويات الاسرائيلية والفكر الاستراتيجي الاسرائيلي عموما، ففي سنة 1955 ابرز دافيد بن غورين على اهمية المسألة المائية قائلا "إننا نخوض مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شئ .. انها طبول الحرب تدق من جديد لتأخذ المعركة المائية شكلا اخر اكثر تنظيما واحترافا .."[4]

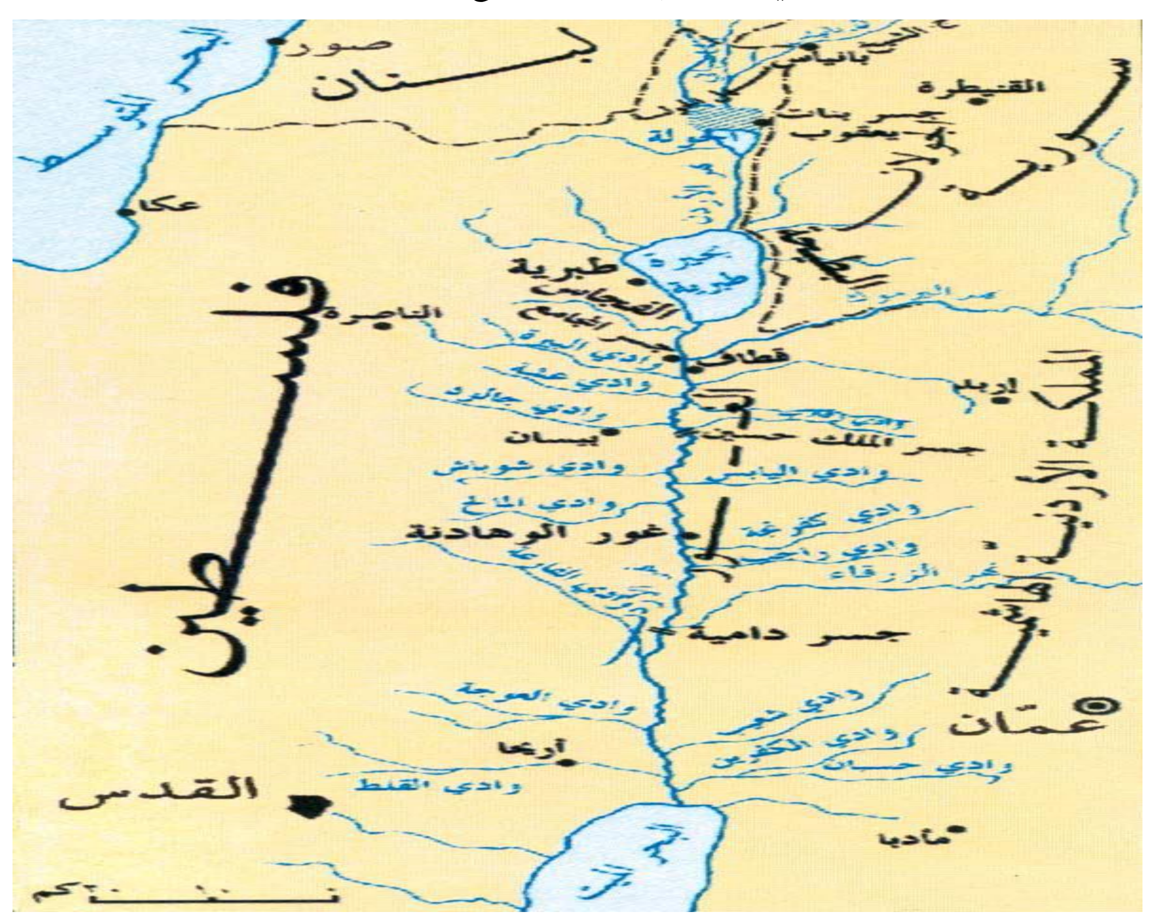
1.الموقع الجغرافي لنهر الأردن:

يبلغ طول نهر الاردن حوالي (252 كم)، يتكون من ثلاث روافد: نهر الحصباني في لبنان، والدان في الاراضي الفلسطينية، وبانياس في سوريا قرب الجولان، فالنهر يتشكل من التقاء هذه الفروع الثلاث، فهو يخترق بحيرة الحولة لمسافة (5 كم) ليتابع جريانه في بحيرة طبرية لمسافة (21 كم)، ثم يصل الى موقع جسر المجامع نقطة التقائه مع نهر اليرموك الذي بدوره يصب في نهر الاردن، ليتابع نهر الاردن

جريانه ويصب في البحر الميت.[5] وعليه فإن نهر الاردن ليس بالنهر الكبير ولا الغزير اذا ما قُورن بغيره (كنهر الكونغو او النيل) من ناحية معدل الجريان السنوي مثلا.



الخريطة رقم (01): موقع نهر الاردن.



المصدر: ايمان بكر ابو الهوى، **التهديدات الاسرائيلية للامن القومي والمائي العربي:دراسة حالة اسرائيل ونهر الاردن (1994_2010)**، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية (قسم العلوم الساسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة_مصر، 2010) 150.

2- العلاقات الدولية بين دول حوض نهر الاردن:

بالرغم من قصر طول هذا النهر نسبيًا مقارنة بغيره إلا انه يُؤمن نسبة كبيرة من المياه التي تستهلكها كل من الاردن و إسرائيل، فمياهه ضرورية لمشاريع الري وغيرها المقامة من طرف البلدين، وبهذا فنهر الاردن والسيطرة عليه وعلى منابعه قضية مثيرة للنزاع منذ قيام دولة اسرائيل في 1948.[6]

تعود الاطماع الاسرئلية للسيطرة على مياه نهر الاردن الى فترة الانتداب البريطاني، ففي سنة 1926 تم منح اسرائيل عن طريق شركة تدعى روتنبرغ[7] امتيازا لاستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة (70) عام في توليد الطاقة الكهربائية، وفي سنة 1938 بدأ الخبراء يدرسون في امكانية جر مياه نهر الاردن الى صحراء النقب، ومن اهم المشاريع مشروع لاودرميلك[8] 1944 الذي تتركز اعماله على استغلال كل الموارد المائية في فلسطين بما فيها نهر الاردن العابر لها،وذلك بجر مياه نهر الاردن العلوي الى صحراء النقب، ولكي لا تنقطع المياه من البحر الميت اوصى لاودر ميلك بإنشاء قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الميت لتعويض مياه نهر الاردن.[9]

بعد قيام دولة اسرائيل شرعت في تنفيذ مخططها لإستغلال مياه النهر سنة 1951، الأمر الذي دفع بالدول العربية (الأردن _ سوريا) الى الاسراع في عقد إتفاق سنة 1953 الذي يقضي بإنشاء سد "المقارن" على نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الاردن والغرض المُعلن تجميع مياه الفيضانات، فثارت اسرائيل ضد قرار انشاء السد بسبب المستوطنات التي تتخذ من النهر مصدر مياهها الرئيسي وفي سنة 1964اتخذت الدول العربية قرارا يقضي بتحويل مياه نهر الاردن وتم الشروع فعلا في عملية تحويل مياه نهر الاردن.

اعتبرت اسرائيل هذه الخطوة بمثابة تعدي يُفقدها نصيبها من مياه النهر، فشنت غارات جوية عسكرية لإفشال عملية التحويل.[10]

انَّ هذا التحرك العسكري لم يُثني الاردن على مخططها، فلقد عادت للتركيز على انشاء السد في اطار الخطة السباعية (1975_1982)، فبحلول سنة 1980 تم انهاء الدراسات وتحضير الوثائق اللازمة للمشروع، كما ابدى الرئيس الامريكي كارتر اهتمامه بالمشروع لما له من فائدة على كل الاطراف دون استثناء، وبالرغم من التمويل الامريكي من قبل الوكالة الامريكية الدولية، إلا انَّ المشروع تعثَّر مجددا وهذه المرة بسبب الخلافات السياسية بين الاردن وسوريا، فشرط الاتفاق الاساسي : اتفاق سوريا والاردن من جهة، والاردن واسرائيل من جهة ثانية، الامر الذي لم يحدث حتى عام 1985 حيث شهدت العلاقات بين البلدين نوع من التحسن وبالتالي اعادة بعث فكرة انشاء السد، لكن بمسمى مغاير وهو "سد الوحدة" وذلك من خلال توقيع اتفاق جديد _ يُلغي الاتفاق المُوقع في 1953_ في 03 سبتمبر 1987 لإقامة السد.[11]

وللتوضيح اكثر نصت الاتفاقية الجديدة سنة 1987 على تكفل الاردن بتمويل جميع المراحل المُتعلقة بإنشائه، وانَّ تحصل الاردن على معظم المياه اللازمة للري بينما تحصل سوريا على معظم الطاقة الكهربائية المُولدة من هذا المشروع، الا انَّ هذا المشروع ومع تجدد الخلافات الاردنية _ السورية من جهة، والاعتراض الاسرائيلي من جهة اخرى توقف تماما.

انَّ هذه الخلافات بين الاطراف العربية، دفعت بسوريا للمُضي منفردة في اقامة بعض المشاريع المُتمثلة في بعض السدود السطحية الصغيرة على نهر اليرموك وبالتالي خفض مساهمة الاراضي السورية في تغذية مياه اليرموك من (500) مليون م^3 الى (220) مليون م^3 سنويا، مما دفع بالأردن الى طرح حلول اخرى كمحاولة الاتفاق مع العراق بشأن نقل المياه بواسطة الانابيب من نهر الفرات، إلا انَّ صعوبة وتعقيد المشروع حالَ دون ذلك.[12]

3_ معاهدة السلام الاردنية_الاسرائيلية (معاهدة وادي عربة 1994):

مع بداية التسعينات بدأ مختلف الاطراف في هذا النزاع المائي، التفكير في حل غير عسكري لمشكلة المياه كجزء من عملية السلام العربية_الاسرائيلية التي انطلقت عام 1991 برعاية الولايات المتحدة (باستثناء معاهدة كامب ديفيد) كطرف محايد في هذا النزاع.

ففي 26 اكتوبر 1994 في منطقة وادي عربة بالاردن، وقعت اسرائيل والاردن "معاهدة سلام" تغطي الكثير من القضايا الحيوية من ضمنها قضية المياه، وبموجب "**البند السادس**" من هذه المعاهدة وافقت اسرائيل على الحد من سحبها السنوي من نهر اليرموك والسماح للمزيد من المياه بالجريان الى قناة الملك عبد الله من نهر الاردن، كما اتفق الطرفان على التعاون في مجال تحلية مياه وادي نهر الاردن.[13]

وكتعقيب ختامي لقضية مياه نهر الاردن يمكن القول أنه بالاضافة الى تلك المشاكل المطروحة بين الدول والتي تجعل المنطقة على صفيح ساخن لتجدد الحروب حول هذا المورد، نجد الضغط السكاني على المياه المتزايد، وهنا تكون المياه خاضعة لمتغير السكان، وبالتالي يعد السكان فاعل جيوبوليتيكي في هذه الحالة يتنافس على المياه داخليا بين المدن الكبرى بالانشطة المختلفة، وخارجيا أي الزيادة في الجهة المقابلة، فمثلا : اسرائيل والتي هي طرف في التنافس لازالت في سياستها التوسعية

في بناء المستوطنات والتي بدورها تحتاج الى توفير المزيد من المياه والتي من المؤكد انها ستكون على حساب جيرانها من الدول العربية.

المحور الثالث: التنافس التركي _العربي على مياه نهري دجلة والفرات.

1. الموقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات:

ينبع نهر **دجلة** البالغ طوله (1718) كم، من المنطقة الجبلية جنوب شرق تركيا برافدين يلتقيان على بعد (100) كم من الحدود العراقية_التركية، ليدخل العراق قرب بلدة فيش خابور وطول النهر في العراق (1418) كم بمقدار نسبته (82.5٪) من طوله الاجمالي، لتلتصق به خمس روافد وهي: (الخابور، الزاب الصغير، الزاب الكبير، ديالى، العظيم).[14]

اما **الفرات** منبعه ليس ببعيد عن نهر دجلة في المنطقة الجبلية جنوب تركيا، يمتد في الاراضي التركية مسافة (1178)كم، ليخترق بعدها الاراضي السورية ويمتد في اراضيها مسافة (604)كم، ومن ثم يدخل الى العراق ليمتد فيها مسافة (1160) كم، وبهذا فان طول نهر الفرات من منبعه الى غاية التقاءه بنهر دجلة في بلدة عين كرمة تبلغ (2940) كم، تبلغ مساحته اكثر من (444.000) كم^2، تستفيد تركيا من (28٪) من مياهه، والعراق (40٪) او مايزيد، سوريا (17٪)، ومؤخرا المملكة العربية السعودية بنسبة (15٪) او اقل، للنهر عدة روافد اهمها: (فرات صو، مراد صو).[15]

وللاشارة فإن نهر دجلة (كما توضحه الخريطة ادناه)، يسير على الشريط الحدودي في اقصى الشمال الشرقي للاراضي السورية بمسافة تتراوح بين (45_50) كم قبل دخوله الى العراق، وبالرغم من قصر المسافة، الا ان سوريا استطاعت استغلاله الى حد ما كمصدر اضافي.[16]

الخريطة رقم (02): موقع نهري دجلة والفرات.



المصدر : محمود حسن جناحي، "ليس النفط فقط بل الماء" نُشر بتاريخ: 2010/04/08 على الرابط: http://maqalati.com/54.htm ، اطلع عليه يوم: 2019/09/15.

وبهذا فإن نهر الفرات ينبع كما سبق والاشارة ينبع من تركيا، مرورا بكل من سوريا والعراق، ليصب في شط العرب التي تُشكل نقطة الالتقاء بينه وبين نهر دجلة، لتصل مياههما في النهاية الى الخليج العربي.

وعليه يمكن تسجيل بعض الملاحظات على مياه النهرين[17]:

1_ مرور النهرين بالدول الثلاث وهي تركيا والعراق وسوريا.

2_ ينبع الفرات من الاراضي التركية، فهي بهذا تقع في المجرى الاعلى للنهر، لذلك تملك القدرة على التحكم بمياهه، كذلك الحال لنهر دجلة.

3_ليس للعراق مصادر مياه اخرى، فهي تعتمد على مياه النهرين بشكل رئيسي، فأي مشروع يقام من دولة مجاورة لخفض مياه النهرين يلحق اضرار بالعراق.

4_يدعي الاتراك بأن مياه النهرين مياه عابرة للحدود، بينما يعتبرها العرب مياه دولية، لهم حقهم التاريخي فيها.

2- العلاقات الدولية في حوضي دجلة والفرات ومشكلة المياه:

2_1. لمحة تاريخية على الوضع القانوني للنهرين(اهم الاتفاقيات بين دول النهرين):

لقد كان نهري دجلة_الفرات حتى عام 1923 تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية، اين تم تقسيم اقاليم الدولة العثمانية بموجب معاهدة لوزان 1923، والتي نصت في مادتها(109) على وجوب عقد اتفاقية بين الدول، نتيجة للحدود الدولية الجديدة وهذا لضمان مصالح كل دولة.

كما نصت المادة (03) من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا (الدول المُنتَدبة) في ديسمبر 1923، إلزام سوريا بعدم القيام بمشاريع على نهر الفرات يؤثر على مياهه التي هي في الاصل عراقية حسب نفس المعاهدة، كما وقعت العراق مع تركيا اتفاقية في 26 مارس 1946 والتي نصت في المادة (05) موافقة تركيا على اطلاع العراق على أي مشاريع تقوم بها تركيا على أي نهر من النهرين.[18]

ومن جهتها وقعت سوريا عدة اتفاقيات منها معاهدة حلب في 03 مايو 1930، التي اوضحت حقوق سوريا في نهر دجلة ايضا، وفي 6 يوليو 1987 تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا، والذي نص على ضمان تركيا معدل تدفق (500) **متر مكعب/ثانية** لسوريا، مقابل قيام سوريا بمساعدة تركيا في مجال تأمين الحدود المشتركة بينهما، كما وقعت سوريا والعراق اتفاقية في 16 افريل 1990 يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بينهما بحصول العراق(58٪)، مقابل (42٪) لسوريا من هذا الوارد.[19]

2_2 النزاع الثلاثي على المياه:

في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، شرعت كل من سوريا وتركيا في تنفيذ مشاريع على نهر الفرات، مما افرز عدة مشكلات اتسمت بها العلاقات بين البلدين من جهة، والنزاع مع العراق من جهة اخرى، كالنزاع على المياه، الحدود.

1-2 2 مشكلة المياه في سوريا مقارنة بتركيا والعراق:

سوريا بلد شبه صحراوي يعاني من قلة التساقط، يعتمد على ثلاث مصادر للمياه وهي:مياه نهر الفرات ومياه نهر العاصي، ونهر اليرموك قبل وقوع الجولان تحت سيطرة اسرائيل، بالإضافة الى المياه الجوفية، وبهذا فإن المياه المتوفرة تأتي من خرج سوريا الى غاية شروعها سنة 1974 في بناء السدود على نهر الفرات لحاجتها لتوليد الطاقة الكهربائية، وتخزين المياه لفترات الجفاف او عند اخفاض منسوب المياه في النهر، اهم هذه السدود هو سد الثورة، لكن هذه المشاريع واجهت عدة مشاكل اهمها: التكلفة العالية لهاته المشاريع، والمشاريع التركية على نهر الفرات ودور هذه الاخيرة في خفض منسوب المياه في النهر، وعليه يمكن القول بأن وضع سوريا هو الاصعب في مسألة مياه الفرات فهي دولة وسط بين العراق وتركيا، اضافة الى ذلك مشاكلها الحدودية مع تركيا خصوصا مشكلة منطقة لواء الاسكندرون.[20]

2_2_2 المشكلة السورية العراقية بشأن مياه نهر الفرات:

في عام 1974 انهت سوريا بناء السد المعروف بسد "الثورة" بدعم من الاتحاد السوفييتي ماليا وتكنولوجيا، وهنا بدأت الازمة بالضبط 1974 أي اثناء شروع سوريا في عملية البناء، لتبلغ ذروتها عام 1975 أي قبل عام من الانتهاء من بناء السد بشكل كلي، حيث انخفض تدفق مياه الفرات الى العراق بمقدار (25٪) من التدفق المعتاد، حيث اعلنت العراق بأن هذا الانخفاض في منسوب المياه، قد اضر بثلاث ملايين فلاح عراقي.

ومن مظاهر الازمة قيام العراق بالتهديد علانية بتدمير هذا السد بالقنابل، وصلت الى حد اعلان الحرب، وقد قامت العراق فعلا بحشد القوات على الحدود المشتركة، لكن عدول سوريا وموافقتها على اطلاق كميات اضافية للعراق حال دون تفاقم الازمة، وتندرج هذه الازمة ضمن سياق الازمات المتكررة بين البلدين، نتيجة للاختلافات السياسية والإيديولوجية رغم ان الحزب الحاكم في البلدين ذو توجه موحد.[21]

3_2_2 بعض المشاريع التركية على الفرات وانعكاساتها على العلاقات التركية_العربية:

ظهرت بوادر التوتر بين تركيا والعراق في خمسينيات القرن العشرين، وبالضبط سنة 1956، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء العراقي «سعيد نوري» انذاك، الذي اكد ان هناك توجهات مائية لتركيا

بشأن مياه نهر الفرات، ولاسيما بناء السدود، ومن اهم السدود التركية **سد كيبان** الذي بدأ التفكير فيه في الخمسينيات، يقع قرب مدينة كيبان التركية تقدر حجم بحيرته (681) مليون.م^3 بطاقة كهربائية تبلغ(6.2) مليار واط، ونظرا لبعض العوائق تخلت تركيا على فكرة انشائه في البداية، لتعود وتكمله بعد ما رأت ان هذا السد بمثابة قاعدة لسدود اخرى، وذلك بالرغم من معارضة العراق لهذا المشروع.[22]

وفي عام 1981 بدأت تركيا اكبر مشروع وهو "**مشروع جنوب شرقي الاناضول الكبير**"(**Gap**) المقدر بتكلفة (31) مليار دولار ويضم هذا المشروع ضمنيا اكثر من 13 مشروع اخر لأغراض الري وتوليد الكهرباء، وهذا المشروع يقع في الاراضي المضطربة، حيث تضم الاكراد والارمن وعرب لواء الاسكندرون، فتركيا تهدف من خلال هذا المشروع الى تحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة من خلال تنميتها.[23]

وعموما تركيا تحاول دائما اقناع الراي العام العالمي والعربي بأن مشاريعها لن تلحق اضرار بالدول المجاورة أي العراق وسوريا، مواصلة بذلك ربط تدفق مياه نهر الفرات بالمشكلات السياسية وتستخدم المياه كورقة ضغط في اللعبة السياسية، وهذا ما اتضح في قول الرئيس التركي تورجوت اوزال عام 1989 « **انَّ تركيا قد تمنع مياه الفرات عن سوريا في حال لم توقف دمشق دعم نشاط الاتراك الذين يطالبون بالاستقلال في جنوب شرق العراق**».

وقد كان رد العراق امام هذا التعنت التركي، بمشاريع وذلك بإقامة سدود على نهري دجلة والفرات واهمها: سد الرمادي، سد سامراء.[24]

ان النزاع التركي_العربي، نزاع قانوني بالدرجة الاولى ينحصر في نقطة محورية وهي ان كل من سوريا والعراق يعتبران النهرين نهرين دوليين، وعلى هذا الاساس تطالب بضرورة التوزيع العادل لمياههما، بينما تعتبر تركيا النهرين تركيان، وانها مجرد مياه عابرة للحدود.

لقد اعطت لجنة القانون الدولي تفسيرًا للمياه الدولية مُلخصه: انه من حق الدول في اسفل النهر الاستفادة من مياه النهر، وهذا ما تدعيه تركيا بأن ما يحصل عليه العرب من مياه كافٍ لهما، فهي بهذا حسب وجهة نظرها لا تخالف مبادئ القانون الدولية.[25]

الخاتمة:

انّ هذا التنافس في حقيقة الامر نابع من الخلفيات التاريخية للمنطقة التي اثرت على التوزيع الحالي للمياه، فالحكومات الاستعمارية المنتَدبة هي المسؤول الاول عن هذا التقسيم من خلال توقيع بعض الاتفاقيات بالنيابة عن بعض الدول (مثل مافعلت حكومة الانتداب البريطاني)، كما انّ ضبابية المبادئ القانونية بشأن تقاسم مياه الأنهار المشتركة، جعلت من دول المنبع (كتركيا) تأخذ من المبادئ ما يتوافق مع مصالحها، مما يجعل تجدد النزاعات حول هذا المورد ليس بالأمر المستبعد.

بعد هذه المحاولة لإسقاط أحد فروع الجيوبوليتيك الحديثة الا وهو جيوبوليتيك المياه على حالتي: نهر الأردن، دجلة والفرات من خلال استعراض لأهم ديناميكيات الاطراف الرئيسية في كل قضية يمكن استخلاص بعض النقاط التالية:

1) تُعنى جيوبوليتيك المياه عموما بدراسة النزاعات السياسية على المياه، مما يجعل منطقة الشرق الاوسط الأسيوية بمثابة نموذج حيّ لجيوبوليتيك المياه.

2) انَّ ذلك التناقض بين الحدود السياسية واتجاه تدفق الموارد المائية كالأنهار، يجعل من منطقة الشرق الأوسط عرضة لتجدد النزاعات حول المياه.

3) وما يعزز النقطة السابقة، الوجود الإسرائيلي في المنطقة التي كرست شتى الوسائل لإستغلال المياه في المنطقة، وقد بدا ذلك من خلال مشاريعها المتواصلة لتغطية ومواكبة عمليات التوسعة في انشاء المستوطنات.

4) تعاني المنطقة من ضعف الاطار القانوني خصوصا في قضية مياه نهري دجلة والفرات، فالطرف التركي يأخذ من مبادئ القانون الدولي ما يتناسب ومصالحه، متجاهلا بذلك الطرف العربي.

5) أثبتت الملاحظة التاريخية للتنافس الاسرائيلي _ العربي، او التركي _ العربي، ان هذا التنافس لم يقتصر على الطرفين فحسب بل حتى داخل الطرف العربي أُثيرت الكثير من التوترات والتي كادت ان تتحول الى نزاعات.

الهوامش:

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014) 193.

[2] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، تر: زهيدة درويش (أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010) 21.

[3] ــــ، ــــــ، **الثروة المائية في العالم**، تر: زينب منعم (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2015) 84.

[4] الأرقم الزُعبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية: حلم توراتي قديم**، ط 1 (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1992) 61.

[5] عبد الرزيق المخادمي، **الامن المائي العربي**، ط1 (دمشق: دار الفكر السورية، 1999) 105.

[6] مايكل كلير ، **الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر:عدنان حسين، ط 1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002) 177.

[7] تسمى حاليا **كهرباء القدس**.

[8] نسبة الى المهندس الامريكي **والتر كلاي لاودرميلك** الذي وصل الى فلسطين عام 1939 بتكليف من المنظمة الصهيونية العالمية، لدراسة احوال المياه فيها، وفي عام 1944 من خلال كتابه **(فلسطين ارض الميعاد)** شرح مشروعه لاستغلال مياه نهر الاردن.

[9] خالد حمد سعد، **"سيطرة اليهود على مصادر المياه العربية والاثار المترتبة على ذلك"**، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي،ع (25)، (اغسطس 2017) 04 .

[10] **مرجع سابق**، 05.

[11] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001) 153.

[12] **مرجع سابق**، 154.

[13] مايكل كلير، **مرجع سابق**، 182.

[14] عبد المنعم هادي علي، **"دراسة جغرافية قانونية لحقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات"**، مجلة اوروك للابحاث الانسانية، العراق، ع (01)، م (03)، (فبراير 2010) 184.

[15] Nadhir al-ansari,**"hydro-politics of tigris and euphrates basins"**, (March 2016), www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=65038, 15.09.2019.

[16] ابراهيم احمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية**، ط1 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016) 97.

[17] عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية:التحدي والاستجابة**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) 105.

[18] سامر مخيمر، خالد حجازي، **ازمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق والبدائل الممكنة** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والاداب، 1996) 95.

[19] **مرجع سابق**، 95.

[20] عبد المالك خلف التميمي، **مرجع سابق**، 107.

[21] سامر مخيمر، خالد حجازي، **مرجع سابق**، 96.

[22] صالح خضر محمد، **"مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية(مشروع سد الغاب نموذجا)"**، مداخلة مقدمة للملتقى المعنون:الامن المائي:تشريعات الحماية وسياسات الادارة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة_الجزائر، 15،14 سبتمبر 2014) 15.

[23] سامر مخيمر، خالد حجازي، **مرجع سابق**، 97.

[24] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية:حمولة قرن مضى وحمولة قرن اتى**، ط1(عمان: ب.د.ن، 2005) 97.

[25] عبد الاله خلف التميمي، مرجع سابق، 119.